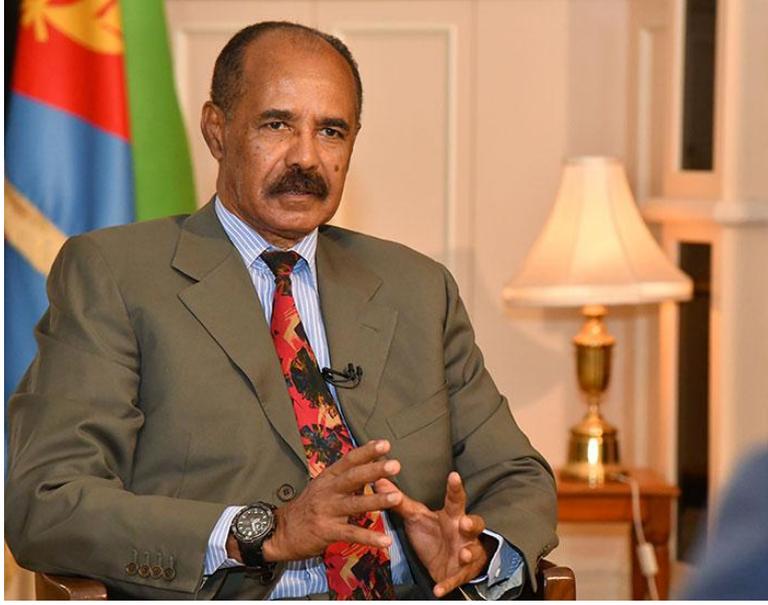


حوار مع الرئيس اسيااس أفورقي



اجرت وسائل الاعلام المحلية في 17 فبراير 2021 حوارا مع الرئيس اسيااس افورقي، تمحور حول القضايا الاقليمية والمحلية. وفيما يلي نص الحوار:

سؤال: شهد اقليم تجراي في الاسبوع الاول من شهر نوفمبر من العام الماضي حرب واسعة النطاق دون سابق انذار أشعلت فتيلها زمرة الوياتي، وكانت من نتائجها المباشرة القضاء نهائيا علي هذه الزمرة. فماهي النتائج المتوقعة المترتبة لهذه الاحداث على الشأن الداخلي الاثيوبي، وتأثيراته علي منطقتنا عامة والعلاقات الثنائية بين إرتريا وإثيوبيا واتفاقية السلام؟ كيف تقيم هذه الاوضاع؟

جواب : هذا الموضوع لابد من النظر اليه وفق تقسيمات معينة من حيث الفترة الزمنية. فعندما إنطلق برنامج الاصلاح في اثيوبيا، وبعد أن قدم رئيس الوزراء أبي أحمد مقترحاته لخلق علاقات مبنية علي السلام والمحبة والشراكة مع ارتريا، كان ذلك من التغيرات التاريخية والمرحلية التي حدثت. وبناء عليه لابد من التساؤل عن الاسباب والدوافع الحقيقية التي أدت إلى التصرفات المخزية التي

قامت بها زمرة الوياني؟ ولماذا وصلت الامور إلى ما وصلت إليه من أوضاع؟ فمن يود التعرف على الأسباب والدوافع الحقيقية وبتعمق، لا بد له من ايجاد إجابات مقنعة لكافة التساؤلات التي تدور في مخيلته عن هذا الأمر برمته.

بعد إعلان مقترحات السلام سادت تطلعات وآمال لدى قطاعات كبيرة من المجتمع من كلا الجانبين، بأن السلام سيسود بمستوى اكبر عن السابق، وان المستقبل يحمل استقرارا وامانا كبيرين، وانه ستكون هنالك برامج تنمية سيتم تنفيذها، ولكن ما أفضت إليه الأحداث الأخيرة، لا يمكن التقليل من نتائجها. تلك الأحداث أوضحت جليا بأن جميع مخططات زمرة الوياني قد وصلت إلى نهايتها، ربما يمكننا مناقشة هذا الامر كقضية قائمة بذاتها لاحقا، ولكن السنتين الماضيتين كانتا من السنوات التي بينت ما كانت تعاني منه زمرة الوياني من اضطرابات وعدم استقرار.

كانت هنالك فئة من زمرة الوياني ترفض فكرة ان يكون هنالك نقاش بناء بين إرتريا واثيوبيا ، يفضي إلى احلال السلام والاستقرار، وما سياترب على ذلك من تأثير ايجابي في المنطقة، وهو ما أدى إلى قلق الزمرة وحلفائها.

وعلى النقيض من الاوضاع التي كانت سائدة آنذاك، بدأت تلوح في الأفق بوادر الاستعدادات للمعارك والحرب وأمر أخرى كنا نتابعها عن كثب.

رئيس الوزراء الاثيوبي ابي احمد، وبعد ان اوضح عن عزمه الالتزام بتنفيذ جميع القرارات الدولية التي صدرت فيما يخص قضية الحدود الارترية – الاثيوبية في إطار سعيه لإحلال السلام والاستقرار في هذه المنطقة، ومن جانبنا أمنا على ذلك كما اوضحته في كلمتي بمناسبة ذكرى الشهداء في شهر يونيو من ذلك العام، هذا الوضع أزعج قادة زمرة الوياني بعد ان وجدوا انفسهم في تحدي سياسي لم

يستعدوا له جيدا ، حيث أنهم كانوا يستخدمون قضية الحدود كورقة مغامرة ضمن المخططات التي كانوا يضمرونها.

من جانبنا لم يكن لدينا دافع لاستعجال الامور سواء حول قضية بادمي أو غيرها، بل كنا نسعى لايجاد وسيلة لكي تسلك الأمور مسارها الصحيح في الشأن الاثيوبي وتقوية ودعم مواقف رئيس الوزراء أبي أحمد. فيما يتعلق بايجاد ايضاحات للتساؤلات والاستفسارات بشأن الحدود لم تكن أولوية بالنسبة لنا، بل كانت أولويتنا أن نسعى من أجل تحقيق الهدف المنشود وهو إحلال السلام والاستقرار الدائم، وفضلنا التحلي بالصبر والتأني.

وبدأنا العمل بوتيرة أقوى للدفع بهذه العلاقات إلى الأمام، وعلى النقيض من ذلك كانت هناك استعدادات للحرب من قبل زمرة الوياني ، وافتعال مختلف العراويل والصعاب، لعرقلة الجهود التي كانت تبذل من الطرفين لبناء شراكة ثنائية.

لقد كنا على علم بتلك الاستعدادات العسكرية، وكانت لدينا معلومات عنها، ونفس الشيء بالنسبة للحكومة الفدرالية الاثيوبية. هنالك موقف اذكره بشكل دائم، فقد كان ابي احمد يقدم مقترحات وآراء بناءة باستمرار، وكان خيارنا عدم التسرع في التعامل مع تسارع الأحداث لما نمتلكه من خبرات متراكمة.

وفي ظل تلك المساعي التي كانت تبذل لتعزيز العلاقات الثنائية وخلق أرضية صلبة لها، جرت لقاءات في الحدود الجنوبية في عصب وزالامبسا، وام حجر للدفع بالأوضاع إلى الأمام. وقد كان رئيس الوزراء أبي أحمد من الذين يدفعون باتجاه ان نعقد لقاء مع قائد زمرة الوياني، ومن جانبي لم أكن في حاجة لوسيط او طرف ثالث من اجل لقائه، ولكن كانت لدي العديد من التحفظات، وعليه فضلت إعطاء الاولوية للقضايا الأخرى التي تساهم في الدفع بالعلاقات الثنائية وتأجيل هذا اللقاء لمراحل مقبلة.

بدأت زمرة الوياني في الشروع باستعدادات عسكرية مربية وتضخيم مختلف القضايا واخراجها عن اطارها الطبيعي، وشن حملات اعلامية مغرضة، وعليه كانت امكانية عقد لقاء مع احد قادتها من الخيارات المؤجلة آنذاك على الرغم من تسارع مسار الاحداث. وقررت في الساعات الأخيرة وقبل الحدث الرسمي الذي كان يجري على الحدود الغربية بام حجر، قررت ان أعقد لقاء مع دبرظيون. والتقيت به لمدة دقيقة واحدة او دقيقتين، وسألته عن الهدف من استعداداتهم للحرب، ونصحته بضرورة التوقف عن نهج هذا المسار، باعتبار أن ليست هنالك مكاسب ترجى من الحرب، وكانت تلك رسالة تحمل في طياتها العديد من المحاذير بأن ما يقومون به من استعدادات عسكرية ليست ذات جدوى.

فكانوا يزعمون بأن قوات من الجيش النظامي للحكومة الفدرالية شنت عليهم معارك من الجنوب وأيضا من الجانب الإرتري، وغيرها من اتهامات كانت تهدف إلي ادخال شعب تجراي في حالة من الخوف والهلع. وفي ظل تلك الاستعدادات العسكرية برزت إلى السطح تساؤلات حول المسار الذي ستؤدي إليه هذه الاحداث المتسارعة.

في الثالث من نوفمبر من العام الماضي وبعد ان بدأنا في دراسة العديد من السيناريوهات ودون ان تكون هنالك أدنى فكرة في مخيلة اي شخص، وفي الوقت الذي كنا نحاول جمع اكبر كمية من المعلومات إلى ما سوف تؤول إليه الأمور بدأت حملات زمرة الوياني تأخذ مسارا جديدا من الادعاءات غير الواقعية وتسارعت وتيرة الاستعدادات العسكرية. لم يكن هنالك شخص سوي يتوقع أنهم سيشعلون حربا، والعديد من السيناريوهات والقراءات لم تكن تشير إلى ذلك. إن المخططات التي وضعتها هذه الزمرة تدعو إلى الدهشة والتعجب في أن واحد.

خطتهم هدفت لمهاجمة القيادة الشمالية التي كانت تضم 32 ألف جندي، ثلثهم من قومية التجراي، وكانت تلك هي البداية التي سبقتها العديد من الخطط الإستراتيجية فنظموا انتخابات وصفوها بالديمقراطية في الاقليم، وأعلنوا عقب ذلك عدم إعترافهم بالحكومة الاتحادية الفدرالية، واتخذوا خطوات تدعم هذا التوجه، حيث شنوا حملات دعائية وإعلامية عبر مختلف الاساليب والطرق. هذه الخطوة تبعتها العديد من الخطوات التي لا يمكن وصفها سوى بالتصرفات غير المسؤولة.

هاجموا القيادة الشمالية التابعة للحكومة الفدرالية المركزية - وهي قيادة عسكرية تتحمل مسؤولية الحفاظ على الحدود وضمان سيادته - وقرروا القضاء عليها من خلال إغتيال افرادها بدم بارد، وأسر أعدادا كبيرة منهم او الزعم بان هذه القوات ألقت سلاحها، ومن ثم كانت وجهتهم التالية التحرك صوب اديس ابابا لإسقاط النظام هنالك، وفي حالة جرت الامور وفق ما خططوا له التوجه لإسقاط الحكومة في اسمر ا ايضا.

إن العديد من الحروب ما هي إلا نتاج أفكار لا تتسم بالواقعية وتوقعات غير صحيحة لما ستؤول إليه الأحداث، وقد بادر كوادر زمرة الوياني إلى خوض حربهم وفق استنتاجات خاطئة. ولم تكن نتوقع بأن تندلع الحرب بناء على استنتاجات غير واقعية للأحداث. وفي خضم هذه الأحداث استطاعت أعداد من الجيش من القيادة الشمالية مواجهة هذا الاعتداء ألهمجي مما أدى إلى فقدان زمرة الوياني زمام المبادرة على الرغم من قيامها بقتل أعداد كبيرة وأسر من استطاعت اسرهم من القوات التي كانت تتمركز في الجبهة الشمالية. لست بصدد الخوض في التطورات والأحداث التي كانت تتسارع وتيرتها من وقت إلي آخر في القيادة الشمالية، باعتبارها من الاحداث التي أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام بعد إنقضاء ثلاثة اشهر وأسبوعين عليها.

هذه الاحداث لم يكن يتوقعها أحد على الإطلاق وربما تكون هنالك إمكانية تناولها في وقت آخر، وفي حال سنحت الفرصة والوقت المناسبين فيمكن إعداد افلام وثائقية مطولة عنها. إن فشل قادة زمرة الويانى في التعامل مع ما كان ينتابهم من ضيق الأفق، أدى الى تدهور الامور إلى هذا المستوى غير محسوب العواقب، حيث خلف دماراً هائلاً لا يستطيع الشخص العادي توقعه ابداً. إذا تساءلنا عن الخيارات التي أفضت إلى هذه الاوضاع وهذه الافعال غير الاخلاقية وغير المقبولة والتي تسارعت بين عامين إلى عامين ونصف العام تقريبا، ما هي إلا محصلة للسنوات الـ 30 الماضية، بل ويمكننا الذهاب أبعد من ذلك، فهي محصلة ونتاج طبيعي للتطورات السياسية التي كانت سائدة في العقود الثلاثة الماضية.

محمل هذه الاحداث هي نتاج القنابل والألغام السياسية التي لازالت قيد الفعل. وعندما أقول قنابل سياسية فهي من الأمور التي لا أود ان اخوض فيها كثيراً، إلا انني وعند العودة إلى مختلف الوثائق والمستندات، هنالك شيء يدعوني للإمعان بالتفكير العميق فيها.

باستطاعتنا التطرق إلى الاوضاع التي كانت سائدة في حقبة الستينيات، السبعينيات، والثمانيات من القرن الماضي، حقبة السنوات الثلاثين الماضية شهدت العديد من التطورات وكانت واحدة من المحطات التاريخية التي مهدت لإشعال فتيل هذه الازمة .

لقد كانت هنالك لقاءات تشاورية في ظل العلاقات الثنائية والتي كانت قائمة في خضم عدم الاتفاق في العديد من القضايا في العام 1994م، كان هناك حادثة تستحق الذكر جمعت بيني وبين رئيس الوزراء ملس زيناوي . حيث قدم لي ملس زيناوي النسخة الأولى من مسودة الدستور التي لم تعرض آنذاك إلا على فئة قليلة جدا من الأشخاص حيث أكد لي بأنه يود معرفة رأيي وملاحظاتي حولها. قمت

بقراءة المسودة لأكثر من مرة، ووضعت علامات بارزة في المواد والبنود التي تحتاج إلى المزيد من الإيضاحات، ومن قراءة المسودة تراءت لي بوادر أزمة ستظهر في الأفق.

المادة 39 لم تكن المادة الوحيدة مثار الريبة، بل كانت هنالك العديد من المؤشرات والأدلة التي توضح المسار الذي فضل نظام الويانى السير عليه. وفي اللقاء الذي جمع بيننا اوضحت له صراحة بان هذه المسودة لن تفيد الشعب الاثيوبي في شيء، ولا تصلح لأي شعب او دولة كانت.

ورد علي بالقول بأنه كانت لديه توقعات بما سأقوله مسبقا، من جانبي اكدت له بأن ما قدمته من آراء وأفكار تأتي في ظل اللقاءات التشاورية التي كانت تجري بيننا، وعلى العموم قدمت له الشكر، ورد علي ملس زيناوي بالقول بان هذا المسار هو الوحيد الذي يناسبهم ويمكنهم من المضي قدما في تنفيذ مهامهم. لا يمكن بناء الاوطان وفق هكذا اساليب وأفكار غير عقلانية، وليس في المستطاع تنفيذ مختلف الاجندة السيادية. الأسس الرئيسية لنظرية تقسيم الاقاليم إلى اتحادات فدرالية جاءت بهدف انشاء نظام سياسي يسير وفق الخطط والبرامج التي وضعتها هذه الزمرة في المقام الاول.

اذا تساءلنا عن نوعية النظام السياسي الذي تم تطويره من العام 1995 وحتى العام 2019 في غضون الـ 25 عاما الماضية ، ولغاية التغيير الانتقالي الذي حدث في اثيوبيا، لم يكن إلا بهدف إثارة النعرات القبلية والطائفية وزج مختلف مكونات المجتمع الواحد في صراع مع بعضه البعض، وهو ما ادخل البلاد في دوامة إنعدام السلطة والقانون، وغياب الامن والسلم. وفي الاشهر القليلة الماضية اشتعلت الحرب بعد اتخاذ قرارات غير محسوبة العواقب. لابد النظر اليها من حيث بعدها الزمني حتى نتمكن من التعرف على الاسباب الحقيقية التي ادت

لاشتغالها، فهي ليست محصلة للأوضاع التي كانت سائدة في الفترة ما بين 1994-1995م فقط، بل تتعداها لما أبعد من ذلك بما لدينا من معلومات، حيث تمتد إلى بداية فترة السبعينيات من القرن الماضي. فبعد كل هذه الخبرات المتراكمة، وبعد العديد من المحاولات أن تصل الأمور إلي هذه الدرجة من التصرف غير المسؤول وغير العقلاني، لهو أمر يدعو إلى الاستغراب والتعجب في آن واحد، وهذا يدفعنا للعودة إلى الأوضاع التي كانت سائدة في الفترة الممتدة ما بين خمسة وعشرين إلى ثلاثين عاما الماضية.

هنالك العديد من المواقف التي أريد لها أن تظهر إلى السطح ليس في إقليم تجراي وحده، بل في عموم اثيوبيا، فإذا كانت هنالك نوايا جادة لمعالجة مثل هذه المواقف والظواهر السلبية ووضع حلول نهائية لها كي نعيش في اجواء من حسن الجوار، باعتبارنا دولتين متجاورتين، فلا بد من القضاء عليها نهائيا. فمثل هذه السياسات الحقت دمارا كبيرا بالعديد من الدول بدءاً من الأوضاع السائدة في الصومال، العراق، ليبيا، لبنان. وكانت هنالك محاولات لتأجيج الأوضاع في السودان، وجميعها متماثلة وتسلق مسارا واحدا، وهو اقحام الشعوب في صراعات قبلية واثنية، تتم ادارتها عبر ما يطلقون على انفسهم قادة الحروب في مختلف ارجاء العالم، والذين يسعون إلي ادارة هذه الازمات وادخال الشعوب في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار.

إن خيار السير في المسارات الضيقة يؤدي إلى انشاء كيانات تسعى لإضعاف مقومات الدولة، وتبحث عن من يقوم بدور الوسيط لقيادة هذه القوى من الذين يتخفون تحت عباءة الدين، ومنظمات غير حكومية لتقديم الاغاثة وغيرها، ثم ادخال الدول في حالة من الفوضى، لتأتي منظمات غير حكومية وغير ها من المنظمات بحجة تقديم الاغاثة إضافة إلى القوى الخارجية لإدارة هذه الازمات

المفتعلة، بعد إضعاف وتدمير كافة مؤسسات الدولة السيادية للقيام بمهامها. وما شهدته اثيوبيا خلال الـ 25 عاما الماضية، يعد استمرارا للأحداث التي شهدتها العديد من الاماكن الاخرى، حيث هناك اوجه تشابه كثيرة. وإذا كان هنالك اوجه اختلاف بيننا وبين الآخرين، فهو ان الشعب الإرتري وعبر تجاربه المتراكمة استشعر خطورتها في فترة النضال التحرري، وخرج من التجربة بالعديد من المكتسبات والخبرات، حيث كان يؤمن بان تصحيح مثل هذه السياسات ليس بالأمر السهل.

فبعد الحرب العالمية الثانية، وفي فترة الانتداب الانجليزي كانت هنالك محاولات لتقسيم هذا البلد على أسس دينية، قبلية وطائفية، وهذه التجارب اكسبته مزيدا من الخبرات.

وبعد فرض منطق القوة على هذا الشعب حيث سُدت امامه كل السبل السلمية، اعلن النضال التحرري ضد الغزاة لانتزاع حقه المشروع في تقرير مصيره. لقد خرجنا بالعديد من الدروس والعبر من الاوضاع التي كانت سائدة في الستينيات والسبعينيات وحتى 1981م، حيث كانت هنالك محاولات لتقسيم ارتريا لاعتبارات عديدة لم تحقق غاياتها وأهدافها. كانت لدينا قناعة راسخة بان هذه المسارات لن تفضي بنا لتحقيق الاستقلال، والتجارب المتراكمة قادتنا للخروج من هذه المسارات الضيقة، في ظل التشابه الكبير بيننا وبين شعوب هذه المنطقة في كافة الجوانب والصعد.

لذا كان لا بد من خلق شراكة وتعاون مع شعب اثيوبيا للعمل معا لإزالة مثل هكذا اوضاع سياسية عديمة الجدوى، من اجل خلق مناخ اقليمي افضل يؤدي إلى الاستقرار المستدام. خلال العامين او الثلاثة الماضية ومع بدء التغيير الانتقالي في اثيوبيا كان لدينا قناعة بأهمية تقديم الدعم لهذا التوجه، ليس باعتباره خيارا بل

ضرورة قصوى لخلق مناخ اقليمي من الاستقرار المستدام في هذه المنطقة. فلا بد من ايقاف النزعات القبلية والاثنية بين مختلف اطياف الشعب الاثيوبي حتي يعم السلام والاستقرار، وهذه كانت من اهم ثوابتنا السياسية التي ظللنا نعمل بها علي الدوام. ان الجنون والتبجح من قبل زمرة الوياني الذي شاهدناه مؤخرا، ما هو إلا تجربة ستكسبنا المزيد من الخبرات للقيام بمبادرات جادة تدفع باتجاه الاستقرار المستدام في هذه المنطقة. ولكن لا يمكننا القول بأن هذا الأمر وصل إلى خاتمته. فأولا لابد من اجراء تقييم شامل للوضع، فهناك محاولات من البعض من اجل تجميع عدد من مخلفات الزمرة لخوض غمار حرب استنزاف، وهي اجندة تحاول بعض القوى تنفيذها بمن تبقى من زمرة الوياني والقوى الاجنبية المتعاطفة معها. وعليه فان الاوضاع التي حدثت في بداية شهر نوفمبر من العام الماضي في غضون الثلاثة اشهر واسبوعين، خرجنا منها بعبء ودروس جمة، وقد ابانت لنا ما يمكننا القيام به في المستقبل المنظور. لا توجد لدينا اكتشافات جديدة، ولكن من خبراتنا المكتسبة من الاحداث الأخيرة فإن الدور الاثيوبي يعد من الادوار التي لا يستهان بها على الاطلاق في هذه المنطقة، وهذا الفهم لم يكن وليد اللحظة، بل كنا نؤمن به سلفا. فعندما خرجت الامور عن السيطرة في الصومال كانت لدينا مقترحات بضرورة العمل معا لحلحلتها وقيامنا آنذاك باتخاذ المبادرات تعد خطوة اساسية في هذا الاتجاه. الدور الاثيوبي يجب ان يكون داعما لهذه المبادرات والتوجهات في حالة أردنا لإنسان هذه المنطقة ان يعيش في اجواء من الاستقرار المستدام، ولكن قبل ذلك كله يجب ان يكون في مقدور الاوضاع الداخلية الاثيوبية أن تستقر، للنهوض بمثل هذه المسؤوليات الجسام.

ونحن نختلف كثيرا عن الشعوب الاخرى نتيجة لما عايشناه من تجارب مريرة متراكمة امتدت لأكثر من ثمانين عاما، لذا فان الاستقرار المستدام في اثيوبيا له

اهمية خاصة بالنسبة لنا عند مقارنته بتأثيره على دول المنطقة. وهذا الوضع يحتم علينا ان نقوم بالدور المنوط بنا ،وهو ما نسعى إلى تطبيقه تطبيقا عمليا على ارض الواقع حاليا.

سؤال: فخامة الرئيس، العديد من حملات التشويه والشيطنة استهدفت إرتريا ولسنوات طويلة من قبل مختلف القوى الخارجية عبر عميلها نظام الويانى، فما الوجهة التي يمكن أن تتخذها حملات العداء غير المبررة هذه في خضم الأوضاع السائدة؟ وماهي بوادر ذلك؟

ج: ينبغي رؤية ذلك من خلال كيفية قراءة الوضع وفي إطاره التاريخي. فإذا عدنا للسنوات الثمانين الأخيرة وتحديدًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فإن غالبية الدول هي دول تم رسم حدودها إبان فترة الاستعمار وهو أمر لا يمكن الآن الجدل حيال مشروعيتها، ولكن الدول التي كان يجب أن تنال استقلالها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت معروفة، وكانت إرتريا واحدة منها، إذ يمكن القول بأن إرتريا كانت من بين أولى المستعمرات. فإذا ما عدنا لقراءة التاريخ منذ العام 1941 عندما قال فوستر دالاس بأن " إرتريا لا تمثل مصالحنا الاستراتيجية "، حينها تقرر مصيرنا، وحرماننا من حقوقنا المشروعة أجبرنا على النضال من أجل تقرير المصير والاستقلال. لقد كانت هناك فترة انتقالية تمثلت في الإدارة البريطانية منذ العام 1941 وحتى عام 1952، وخلال هذه السنوات العشر عملت هذه الإدارة على خدمة الأجندة الخارجية والمصالح الاستراتيجية للقوى العظمى، ورأت بأن إثيوبيا هي وكيلها وحارس أجندتها في إرتريا والمنطقة، وفي سبيل ذلك حرماننا نحن من حقنا في الاستقلال، وبسبب هذا القرار الخارجي والأجندة الأجنبية، اضطررنا لخوض نضال امتد لسنوات طويلة، ودفعنا تضحيات جسام سواء إبان نظام هيلي سلاسى أو الدرق. فكل الأنظمة التي كانت قائمة في أديس

أبأبا كانت تخدم الأجندة الخارجية، حيث لم تكن هناك أي أسس للنزاع بين إرتريا وإثيوبيا، بل كان الحكام في إثيوبيا يفتعلون ذلك لخدمة مصالح القوى الأجنبية، وبتشجيع منها وليس بناء على أجندتهم الخاصة، ولولا أن دافعهم كان الأجندة الخارجية لما استغرق كل هذه السنوات. فإذا أخذنا الفترة الزمنية منذ انطلاق الكفاح المسلح في العام 1961 وحتى سقوط نظام هيلي سلاسى في العام 1974 ومن بعده نظام الدرق لمدة 17 عاما حتى 1991، فإن قرار أن تظل إرتريا للأبد تحت احتلال وكيل القوى الخارجية في المنطقة أي إثيوبيا، هو قرار خارجي، بحجة أن إرتريا لن تخدم أهداف تلك القوى الخارجية، وليس قراراً يعود إلى الأنظمة التي تعاقبت على إثيوبيا. وقد خضنا نضالاً مريراً ودفعنا ثمننا غالياً، وقدمنا التضحيات لتأكيد استقلالنا، وتعلمنا من كل ذلك العديد من الدروس من الخلافات الداخلية، وسياسات التنزاع بمختلف أشكالها منذ ذلك الحين وحتى نهاية عام 1991 أي على مدى حوالي 50 عاماً، فالتجارب والخبرات المكتسبة خلال الـ 50 عاماً ليست بالأمر الهين، وقد كان الأساس والسبب في كل ذلك هو القوى الخارجية وأجندتها، لذلك فهو ليس بالأمر الذي نتحدث عنه أو ننكره أو نحمله. ثم جاء العام 1991 وصادف أن انتهت الحرب الباردة، وانتهت التقسيمات التي كانت سائدة من قبل الغرب والشرق والاتحاد السوفيتي وأمريكا، وحل عهد جديد. وكانت تلك الحقبة التي صادفت استقلالنا مناسبة لكي نبدأ صفحة جديدة في المنطقة وبخاصة مع إثيوبيا، تتسم بعلاقات حسن جوار وتعاون، العمل تدريجياً لكي يمتد تأثير هذه العلاقات على المنطقة برمتها، وأن نبدأ المشوار بتفكير إيجابي ونقي. وقبل أن نبدأ ظهرت مشكلة الحدود المفتعلة التي لم تكن فيها طرفاً، برزت مشكلة حنيش، بأجندة من؟ ولماذا حدث ذلك؟ حيث لم يكن من أجندة اليمن، بل كانت أجندة ما تطلق على نفسها قوى إقليمية أو عالمية. فإرتريا وحسب اجندتها

يجب ألا تستقر وترتاح، لذلك لا بد من افتعال المشاكل هنا وهناك. انتهت مشكلة حنيش فبرزت مشكلة بادمي، بادمي ايضاً مشكلة مفتعلة وحجة فقط، فقد كانت لخدمة أجندة خارجية هدفها تسميم وتعكير العلاقات التي كان من المفترض أن تتطور، لذلك تم اختلاق وفبركة هذه المشكلة وتضخيمها حتى وصلت إلى نزاع كبير بين عامي 1998 و2000 وما تبعه من تطورات حتى العام 2002. فنظرة زمرة الوياني ونواياها ضد إرتريا رغم كل العلاقات التاريخية وصدقة النضال التي كانت قائمة، لم تكن تعبر عنها فقط، بل كانت أجندة أجنبية وبدعم خارجي. فعلى سبيل المثال وإبان فترة نظام الدرق فقط، إذا ألقينا نظرة على الدعم الأمريكي الذي قدم تحت مسمى الإغاثة يقدر بأكثر من 20 مليار دولار. هذا عدا المساعدات الأخرى. وكان الهدف من اختلاق الخصومات ليتسنى لهم تمرير أجندتهم. وبرز أسلوب التفكير هذا ظهر بصورة خاصة بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة في العام 1991، باختلاق الخصومة بين إرتريا وإثيوبيا، قد نتطرق إلى ما تناوله هنتغتون أو فوكوياما، ولكن هناك أجندة مؤكدة موثقة في مستنداتهم مفادها خلق نظام القطب الواحد وحكم العالم، وإذا كان لا بد لهم من أن يحكموا العالم، فلا بد من أن يقسموه إلى مجالات تأثير، وخلق وكلاء في مجالات التأثير هذه. لتطبيق هذه الأجندة في منطقتنا فإن الحيل التي استخدموها هي افتعال مشاكل الحدود واختلاق الخصومات بين إرتريا وإثيوبيا وكذلك مع دول الجوار الأخرى، وحكومات هذه الدول وهي تنخرط في هذه الخصومات، لا تدخلها عن علم ودراية بل مدفوعة. فإذا ألقينا نظرة على أوضاع زمرة الوياني خلال السنوات الـ 25 أو الـ 30 الماضية في إثيوبيا، فإن تلك القوى العظمى باركت تصرفات النظام وقدمت له دعم غير محدود معتبرة له انه نظام حكم مثالي، ويمكن تناول ذلك مطولا بالأدلة والإثباتات وليس بناء على انفعالات وتحليلات. لذلك نتساءل، هل

كانت الزمرة لوحدها؟ وهل اختلقت المشاكل انطلاقاً من تفكيرها الضيق؟ الإجابة هي: لا، بل كان ذلك بفعل أجندة خارجية. وهناك قضايا أخرى إقليمية ودولية تطورت منذ 1991 وبصورة خاصة منذ عام 2000 وحتى هذه اللحظة، فإذا تقصيناها بالأحداث والأماكن والأرقام، وألقينا نظرة على من يقف خلفها فسنجد بأنها قوى خارجية.

وأحداث الأمم قد تكون أفزعت الزمرة، ولكن القوى التي كانت تقف خلفها وتدفعها وتشجعها لتحقيق أهدافها عبر أمثال تلك الزمرة، هي الأكثر قلقاً في هذا الوقت. إذا تأملنا فيما قيل خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، وكل ما كان يتسرب هنا وهناك وحملات الشيطنة والأفكار المتسمة بالقلق وفقدان الأمل؟، إذ لا يمكن النظر إلى كل المشاكل الفرعية التي تشهدها المنطقة بمعزل عن ذلك. لذا لا بد من وضع كل ذلك في الاعتبار عند القيام بأي تقييم أو وقوع أي أحداث أو تطورات، فلنسا وحدنا اللاعبون بل هي ساحة للعديد من اللاعبين، والتأثير الأكبر هو للتي تسمى بالقوى العظمى سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي.

يجب ألا نعطي قضية زمرة الوياني أكبر من حجمها، فبالعودة لتجاربنا السابقة في السبعينيات من القرن الماضي على سبيل المثال، كانوا يقولون: "لا يمكننا أن نعيش مع هؤلاء (إثيوبيا)، بل يجب أن نؤسس دولة خاصة بنا"، وكنا نقول ليس بالإمكان الآن رسم حدود جديدة، ثم ان هذا البرنامج ليس عملياً، فالتغيير الذي طرأ على الوياني أتى بعد الكثير من المحادثات والنصح المستمر من قبلنا، وذلك نتيجة لعلاقتنا وصدافتنا التي كان لها دور في ذلك. والتطورات التي طرأت قبل عام 1991، وتلك التي ظهرت بعد 1991 وأدت إلى ما وصلت إليه إثيوبيا الآن، كان لإسهاماتنا المتواضعة دوراً فاعلاً في تغيير ذلك التفكير السلبي، لكننا لم نكن وحدنا خلف ذلك، فالأجندة الخارجية كانت غالباً هي المسيطرة على تفكيرهم

وتصرفاتهم. لا يجب دائما إلقاء اللوم على الأجندة الخارجية، إذ أنها لا يمكن أن تجد الأرضية المناسبة لتنفيذها دون عملاء وأدوات داخلية، وهذا ما نلاحظه سواء في منطقتنا أو في أي منطقة أخرى. لذلك إذا أردنا فهم أحداث الأشهر الثلاثة الماضية لنقرأ تلك الأجندة في البداية، من هم اللاعبون الإقليميون، ومن هم اللاعبون الدوليون؟ وماذا كانوا يقولون؟ وماذا يريدون؟. إن هدفهم النهائي خلق مجالات تأثير عبر وكلاء من اختيارهم، والأنشطة التي يقومون بها لتنفيذ الخطط والبرامج التي وضعوها لخدمة مصالحهم لديها تأثيرها الخاص. وفي النهاية هل كان لهذه الأجندة أن تجد الأرضية دون أدوات داخلية أم لا، هذا أمر يشمل الكثير من الأطراف يمكن تناوله كل على حدة، ومن السهولة قراءته أيضا.

وأحداث أمس لا يمكن أن نقول بأنها انتهت، فهل يتم تأجيل هذه الأجندة الخارجية؟ ويقولون نقبل بالأمر الواقع؟ نحن وبالإستفادة من تجاربنا، وما استقيناه من الدروس و التجارب والتطورات المتراكمة على مدى 80 عاما، لا يمكن أن نسلم بأن هذا الأمر سيتغير في الغد، وبأن تفكيرهم سيكون إيجابيا، والتطورات ماثلة أمامنا، هذا ليس على المستوى الإقليمي فقط، بل على المستوى العالمي أيضا، فالتدخلات والأحداث في العراق، سوريا، لبنان، ليبيا، الصومال، إثيوبيا، جنوب السودان، السودان تفسر وتبين هذه الأجندة.

الآن وصلنا إلى هذه الأوضاع، وقد استقينا العبر من عربة نظام الوياني بالأمس، ونحن بصدد التفكير في وضع برامج بهدف التصدي لمثل هذه التأثيرات السلبية في المستقبل، فالأجندة الموجودة الآن وتجلياتها من شيطنة، تهديد بالتلويح بالعصا والضرب، والتشويه يمكن اعتبارها أمورا اعتيادية. إذا عدنا لتجاربنا السابقة، ورأينا كيفية فرض الحظر علينا، فقد كان أمرا منتهيا مسبقا لأن الهدف معروف،

وهو كيفية إضعاف إرتريا وإركاها. في البداية يتم إصاق التهمة كذبا وإحضار شهود زور، وتهديد الشهود وفي النهاية يصبح المدعي هو القاضي والحكم.

إن تجربة الأعوام التسعة التي عشناها تحت الحظر الجائر لديها تجلياتها وتفسيراتها الخاصة حول أسلوب عملهم، وإذا عدنا لقراءة أحداث الأشهر الثلاثة الماضية بتمعن وقارناها بتجربة سنوات الحظر علينا، فالنموذج والأسلوب متشابهان. إن أحداث أمس تمثل درسا كبيرا في سياق النظرة للمستقبل، والاستقرار الذي يجب أن نرسيه، والسيادة التي يجب أن نرسخها، فقد علمنا التاريخ بأنه يمكننا السيطرة على الأجندة والتدخلات الخارجية من خلال التمسك بمسارنا النشط.

سؤال: فخامة الرئيس، كما ذكرت تشهد المنطقة تطورات كثيرة تؤثر سلبا على آفاق السلام والتعاون ، أهمها الخلاف الحدودي بين اثيوبيا والسودان وعدم التفاهم بين اثيوبيا ومصر والسودان في قضية النيل، ماهي آليات الحل لهذا الخلاف على المستوى الاقليمي بالتركيز على العدالة والقانون؟ وماهو الدور المتواضع الذي يمكن ان تلعبه إرتريا؟

ج: للرد على هذا السؤال ، علينا معرفة المرجع او خارطة سياساتنا الخارجية على مستوى المنطقة . ان عدم الاستقرار ينجم دائما عن عدم الحكم على الامور بشكل متوازن ،ويمكن ان يتطور الى عدم تفاهم، لذلك ينبغي اتباع النظرة المتوازنة للأمور خدمة لاستقرار منطقتنا، وهذا يعني ان ما نطلق عليها المنطقة وفق القراءة الجغرافية تتكون من 4 عناصر او مكونات، الاول دول حوض النيل، والثاني دول القرن الافريقي، بعضها اعضاء في دول حوض النيل، والثالث وهو الاله والاستراتيجي دول حوض البحر الاحمر ، والعنصر الرابع دول الخليج

العربي، هذه هي العناصر الاربعة التي تتكون منها دول المنطقة حسب القراءة الجغرافية، ومعرفة ومحافظه كل دولة على مكانتها ودورها يساعد على احداث التوازن ، ولا يمكن النظر الى تلك الدول من منظور الضعف والقوة والغنى والفقير، كما يجب توفر النظرة المتوازنة والاستقرار لاتخاذ خطوات بناءة عبر خلق آفاق واوضاع تساعد على خلق بيئة ملائمة للتفكير والتفاهم والتعاون . وبدورنا لا نفكر في لعب دور اكبر من طاقتنا في اطار دول هذه المنطقة، إذ تتركز افكارنا على العيش في بيئة مستقرة وأجواء سلام ووثام تساعد في تحقيق التنمية، نحصل من خلالها على مصالح وفوائد كثيرة.

هذه النقطة ربما لم تمنحها دول المنطقة الكبرى والغنية أهمية، الا انها مهمة بالنسبة لنا ، وهذه لم تتبع من الارادة السليمة فقط، بل هي لب الحقيقة، والتي يجب ان تسود جميع دول الجوار، فكل مشكلة في هذه المنطقة تنتج عن فقدان النظرة المتوازنة للأمور. فإذا بدأنا بدول حوض النيل، ونظرنا إلى كل من مصر والسودان وجنوب السودان واثيوبيا، وكذا الصومال وجيبوتي واليمن والسعودية وجميع الشعوب والدول المجاورة، هل توجد كلها في وضعها الطبيعي ، وهل هناك أجواء تساعد على خلق أجواء التعاون والسلام؟ . للتعرف على هذه التطورات علينا العودة الى الخلف ، وكذلك الى اوضاع تلك الدول على المستويين المحلي والإقليمي، هل هي متوازنة ، هل كل دولة توجد في مكانة تنعم فيها بكامل الحرية، وكذلك التأثيرات الخارجية .

بعض دول المنطقة ترى نفسها دول مؤثرة وقوية، وتريد بسط نفوذها بافتعال مشاكل في منطقتنا، وكذلك علينا قراءة التدخلات التي تقوم بها الدول الكبرى على مستوى العالم لزراعة استقرار هذه المنطقة، لذلك سياستنا الخارجية كمبادرة ليست لخلق آفاق التوازن والاستقرار والتنمية فقط .. علينا معرفة الاوضاع

الراهنة بدقة ووجهتها ، ودور الممثلين في المنطقة و خارجها وما هي أهدافهم، لان هناك اجندة متنوعة تعمل على خلق مشكلات وعدائيات بغرض زعزعة الاستقرار، لذلك لا يمكن إرساء حسن جوار دون التخلص من هذه العوامل، إذ لا يمكن التعامل مع المشكلات الحدودية بين السودان وا ثيوبيا بالنظر اليها من زاوية ضيقة، بل يجب التعامل معها في اطار هذا الفهم وبعمق.

إلى اين تتجه هذه العناصر الاربعة في المنطقة ، وما هي التطورات التي حدثت خلال السنوات العشر، وكذا الثلاثين سنة الماضية، خاصة تأثيرات أجندة تأسيس القطب الواحد في هذه المنطقة ، مثلا ماهو تقييمنا للمشكلات في حوض النيل ترابطا مع سد النهضة، لدي مستندات في مذكراتي. لكن ما أثار استغرابي هو حديث ملس في قمة رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية في القاهرة التي شاركنا فيها لأول مرة في عام 1993، في تلك الفترة كنا دولة حديثة نلنا حريتنا في عام 1991 واجرينا الاستفتاء عام 1993 لنؤكد استقلالنا، في ذلك الاجتماع وفي اطار الوضع الجيو - سياسي للنيل ،وكذلك المشاكل والخلافات التي تحدث قال لي ملس "اريد الحديث مع القيادة المصرية حول الشائعات التي ظلت تتردد فيما يتعلق ببيع مصر مياه النيل الى اسرائيل عبر قناة السويس"، قلت له لماذا نطرح مثل هذه القضايا الكبيرة في اولى مشاركاتنا في مثل هذه الاجتماعات ، فأخذ برأيي قائلا معك حق سوف نطرح ذلك في مناسبات أخرى، إلا انه فكر اثناء تناول وجبة الغداء ووجه السؤال لعمر سليمان ، فكان رد عمر سليمان على ملس وبكل استفزاز من انت حتى تطرح مثل هذه المواضيع؟ ، حينذاك غضب ملس و توعد بالرد على ذلك وقال: بأنه سيفعل بهم كما فعلت تركيا بكل من سوريا والعراق وقال الكثير من الكلام... لم تقتصر مسألة النيل على ملس، فمثلا وقبل استقلال ارتريا في عهد الدرق، كانت هناك اقاويل تفيد بأن "العرب يدعمون ارتريا ،

ونسب لمنقستو هيلي ماريام فيما يتعلق بمياه النيل ، قوله إذا كان العرب يملكون البترول فنحن نملك مياه النيل"، حيث كان يستخدم مياه النيل الذي كان يصب 80% منه الى السودان ومصر كورقة تهديد ، لذلك فقضية النيل ليست من فعل عصابة الوياني، بل هي قضية متوارثة من انظمة كانت قبلها. الجهة الدافعة لتصعيد قضية مياه النيل منذ عام 1993 كانت الدول التي ترغب في إضعاف دور مصر في هذه المنطقة، وبعضها من دول المنطقة ، فيما بعضها من القوى الخارجية، ولا اريد الخوض في هذا الموضوع ، لكن بصفة عامة بدأت قضية النيل بدفع من دول خارجية، بعضها كانت من اهم الدول المساهمة في بناء سد النهضة بداية من عام 2011 ، وتدرك جيدا كيف وصل الى هذا المستوى، هذه قضية معقدة لازالت تشهد تدخلات متشابكة.

ان من يعتقد ان قضية النيل هي قضية سودانية - مصرية - اثيوبية لم يقرأ الوضع جيدا، ان القضية لا تقتصر على هذه الامور وحسب، فقد وصلت الى مرحلة يصعب حلها ، وذلك اما لأنها اصبحت ساحة للتلاسن الاعلامي والعلاقات العامة، وإما نتيجة لمختلف الاجندات المتناقضة، خاصة فيما يتعلق بالسد. السؤال المطروح هو لماذا لم يحدث ذلك قبل خمس سنوات وخاصة اثناء بدء العمل عام 2011، ربما طرحت القضية في تلك الفترة لكن ليس بالجدية التي تساهم في حلها. ان الذين أثاروا القضية في الوقت الحالي كانوا من تجاهلها في تلك الفترة لإرضاء القوى العظمى الاقليمية والدولية. فهل يمكن حل هذه القضية تزامنا مع مرحلة الانتقال التي تشهدها كل من اثيوبيا والسودان؟. هناك من يتحدث عن نقل القضية الى الإتحاد الافريقي او الإتحاد الاوروبي او الوساطة الأمريكية، ومن وجهة نظرنا هذا لا يساهم في حلها ، بل يصعب ويعقد الامور أكثر فذلك يخلق بيئة ملائمة تساهم في تصعيد الخلافات في هذه المنطقة ، ويغرق

منطقتنا في مشاكل جمة، ودول حوض النيل هي احدى المكونات الاربعة التي تتشكل منها هذه المنطقة، فهذه القضية ربما لا تؤثر علينا بشكل مباشر، إلا انها تؤثر علينا بطريقة غير مباشرة.

اذا ما هي آليات الحلول لهذه القضية عدا الاطروحات التي ذكرتها؟
من منظور سياستنا الخارجية الثابتة، يبلغ تعداد الشعب الإثيوبي 110 ملايين نسمة ، فإذا أضفنا عليه 40 مليون نسمة من السودانين وحوالي 100 مليون من مصر سيصل العدد الى 250 مليون نسمة، وخلال الـ 25 سنة القادمة سيتضاعف هذا العدد، لذلك لابد ان يجرى تقييم فني لهذه الثروات المائية وغيرها من الثروات الطبيعية الاخرى لخدمة الاجيال المتعاقبة، وادارتها وإستغلالها جيدا في المجال الزراعي والصناعي والطاقة واستخدامات الشرب والنظافة، فإذا لم نقم بذلك فسوف نلج في دوامة هدر الوقت. بعض الدول تثق بقوتها وداعميها و أخرى تعتمد على مستندات وهمية ، وكل هذا يؤدي الى إهدار الوقت الذي لا يتناسب و التطورات المقبلة.

يجب ان تجد هذه القضية حلاً جذرياً ودائماً، علينا التفكير في تقديم خدمات ليس لـ 250 مليون فقط ، وانما لخمسمائة مليون نسمة، بادخال التكنولوجيا، ووضع برامج الطاقة ،وكذلك برامج استثمارية وتجارية تخدم مصلحة الجميع، دون الانجرار وراء التلاسن الإعلامي الذي لا يؤدي الى حل جذري ومستدام، لذلك تعد هذه المسألة احدى القضايا المقلقة في المنطقة. كما ان قضية الحدود الاثيوبية -السودانية المشتعلة في هذه الفترة مقلقة جدا وغريبة، فإذا تساءلنا عن مغزى بروزها في هذا التوقيت ،ولماذا اصبحت عنوانا رئيسيا للنشرات الإعلامية، فهذه قضية علقت لسنوات وجمدت لفترة طويلة، كان يتلاعب بها حزب المؤتمر الوطني السوداني مع عصابة الوياني ،وقوى اقليمية ودولية كانت تساهم في

التقارب بينهما، إذاً لماذا تصاعد التوتر في ظل هذه المرحلة الانتقالية التي يمر بها كل من اثيوبيا والسودان؟ وماهي الدوافع التي تدفع بالأمر الى المواجهة العسكرية؟.

اقول يجب النظر الى القضية بهدوء وتمعن ،وبالتعرف على العوامل الدافعة دون الإشارة الى اي جهة بأصابع الاتهام، فحل هذه القضية يحتاج للتخلي بالهدوء، لأنها قضية تلاعب بها خلال 25 عاما النظامان في الخرطوم واديس ابابا. ماذا يمكن فعله لإيجاد آليات حلول مستدامة لهذه القضية المقلقة؟ ولمصلحة من هذه المواجهات الحدودية؟ وهي ليست قضية اثيوبية – سودانية.

يقول المتلاعبون من المهنيين والصحفيين والخبراء ان اثيوبيا تشير بأصابع الاتهام لجهة ثالثة، وغيرها من الألاعيب التي تأجج الوضع، لذلك ينبغي التعامل مع القضية بإيجاد آليات مفيدة تساهم في تهدئة الوضع.

في هذا الوقت لا توجد اي اسباب تؤدي الى نشوب خلاف بين السودان وأثيوبيا ، لان الدولتين تمران بمرحلة انتقال، لذلك يجب منح علاقة الشعبين الاولوية قبل التطرق لهذه الخلافات الحدودية في منطقة الفشقة وغيرها من المناطق دون الانسياق وراء الفتن والعدائيات.

كيف يمكن ادارة المشاكل التي تشهدها المنطقة علاوة على السياسات الثابتة دون جشع وتلاعب، لأن اغليبتها الاعيب لا غالب ولا مغلوب فيها، لذلك يجب حل القضية بطرق منهجية، وان ما نراه في هذه الفترة ما هو إلا إساءة للمنطق والعقل، فالتصعيد مقلق جدا، لذلك علينا معرفة خارطتنا وسياسياتنا الثابتة كمرجع ونبحث آليات تساعد على حل المشاكل الظاهرة في المنطقة مثل قضايا الصومال وجنوب السودان واليمن وغيرها من القضايا المختلفة ، ولا بد من ايجاد حلول بالتخلي بالهدوء وبطرق منهجية. ان المشاكل المدفوعة من قبل القوى الخارجية

إذا وجدت عملاء محليين تتجه نحو الأسوأ، ويتطلب ذلك اتخاذ خطوات قوية، ولا يمكن تعليقها خوفاً من عدم إيجاد حلول خاصة مع التطورات التي تشهدها إثيوبيا في الوقت الحالي بالتحرف على الأولويات، فإذا نظرنا إلى أولويات إثيوبيا والسودان في الوقت الحالي فهي ليست قضية منطقة الفشقة والحدود. وهل يمكن حل القضايا المتشابكة العالقة بعد فوات الأوان لذلك هذه القضية هي قضية اقليمية وتواجهنا جميعاً، لذا يجب العمل على حلها، وعدم تركها حتى فوات الأوان، إذ لا يمكن خلق برامج تعاون اقليمية واسعة دون ارساء بيئة ملائمة.

سؤال: فخامة الرئيس هنالك جهود ظلت تبذل في مجال العلاقات بين إرتريا ودول الشرق الاوسط، خاصة دول الخليج، والتي لا يمكن رؤيتها بمعزل عن سياساتنا المتعلقة بحسن الجوار، وعلى ضوء ذلك بالإضافة الى اللقاءات الموسعة والمستمرة مع تلك الدول، كان مبعوث المملكة العربية السعودية قد زار إرتريا في شهر ديسمبر، هل هنالك برامج مع هذه الدول تتعلق بالإستثمار والتعاون الإقتصادي؟ وكيف تقيم تطور علاقات التعاون الموجودة في مجال حفظ الامن والإستقرار الإقليمي في البحر الاحمر؟

جواب: نعم، نستطيع ان نتحدث عن تقييم الآخرين بالتفصيل، ولكن تقييم سياستنا الخارجية يؤكد بان السعودية لها مكانة خاصة في هذا المحيط بالمقارنة مع مذكرته سابقاً، لاسيما وان كل دولة لها تقييمها الخاص بها، فيما يتعلق بالإستقرار.

مكانة السعودية هامة ليس فقط في مجال الإقتصاد والاستثمار والتجارة، وانما في كل المجالات. وإذا نظرنا إليها من حيث دورها في الإستقرار فإنه لا يستهان به، وعليه فإن إستراتيجيتنا في هذا المحيط تشير الى ان الحفاظ على التوازن في

هذا المحيط يأتي فقط عندما تحتل السعودية المكانة التي تليق بها. وبما ان هذه الحقيقة واضحة بالنسبة لنا ، فنحن لا ندخل في جدال يتعلق بما إذا كانت السعودية قد تبوأَت المكان الذي يناسبها ام لا . من جهة اخرى سنعمل نحن على تقوية وتعزيز ذلك التأثير الإيجابي للسعودية، وهذا لا يعني فقط تنفيذ الاستثمارات في إرتريا أو إثيوبيا او في دول اخرى ، وإنما يتجاوز ذلك الى آفاق أرحب ، واضعين في الإعتبار ما تمتلكه السعودية من موارد. فالسعودية ليست قوة إقليمية فقط ، وإنما هي لاعب دولي، وعليه فإن دور السعودية يجب ان يفعل بشكل جيد، فهذا الدور لا يمكن المجاهرة به او الحديث عنه في الخفاء او تجاوزه للمجاملة. فهو لم يكن موجوداً على أرض الواقع في السابق، واضعين في الإعتبار العديد من العوامل، وهذا الموضوع لا يتعلق بضعف او قوة المملكة، ولكن التحركات التي شهدناها من قبل السعودية في الاعوام القليلة الماضية بكل صراحة يمكننا ان نقول عنها بأنها تبعث الامل في النفوس ،لأن التحركات التي كانت موجودة في السابق والتي نراها الآن مختلفة . فتحركات السعودية الان ومع ديناميكيته ساهمت في تعزيز مكانتها بما يؤكد دورها الكبير في الإقليم . ومن اجل ان تكون لدينا تفاهات جماعية بخصوص هذا الامر ،ظللنا نعقد لقاءات مستمرة، وحقيقة يمكننا القول بان ذلك قد ساعد في بروز أجواء جيدة.والآن لا ندري ماذا سيحدث في المستقبل من تطورات في مجال الإستثمار والتجارة ومجالات التعاون الإقتصادي، فالعلاقات التجارية والإستثمار والتعاون الإقتصادي يأتي لاحقاً ، لكن في المقدمة يجب أن تصل تفاهاتنا الى مستوى واحد، بان تكون متقاربة او متطابقة. وما يهمنا نحن في هذه المرحلة ترسيخ هذه التفاهات والرؤى، ولخلق هذه الرؤى يجب أن نبتكر أساليب مختلفة، ليس فقط لتحقيق المنفعة المؤقتة ، وإنما لتحقيق منافع مستدامة تضمن إستقرار الإقليم على

الصعيدين الثنائي والجماعي، وهنا أشير الى ان التفاهات التي ارسيناها في السنوات القليلة الماضية رغم كل العوائق القادمة من الداخل و الخارج ، نستطيع ان نقول بأننا قد خطونا كثيراً، ربما في نهاية الشهر القادم سيأتي مبعوث آخر لتفعيل تلك التفاهات في ظل التقارب الموجود بيننا ، عبر تكوين آلية للتنفيذ.وبما ان هذه الآلية لا يمكن خلقها بشكل آني، فسيتم العمل على إيجادها بشكل تدريجي، وهذا سيقودنا في النهاية الى التعاون في برامج ومشروعات واضحة. والآن اذا حاولنا ان ننظر الى هذا الامر من الناحية الإقتصادية، فنجده يتمثل في التعاون الإقتصادي والاستثمار التجاري، لكن ما يهمننا نحن هنا هو العلاقات التي يجب ان تتطور بشكل دائم، فإن مانتبعه الآن من سياسات ستقودنا بالتأكيد الى ذلك، ويمكن التحدث عن ذلك بالتفصيل عندما يسمح الوقت بذلك، لكن الأمر برمته لا يقتصر على ذلك فقط، لأنه مع وجود المخاطر الأمنية و إنعدام الأمن الشامل لكل الدول، لا يمكن الحصول على التطور المنشود ،والدور الذي تلعبه السعودية في ذلك ليس بالقليل. عندما نقول ذلك يجب ان ندرك مقدماً الأوضاع الموجودة على أرض الواقع بالتفصيل، ربما في هذا الشأن كما ذكرت سابقاً وحتى تكون لدينا آراء إما متطابقة او متقاربة ، يجب ان نتبادل الأفكار بيننا، وعلى ضوء ذلك عندما برزت قضية البحر الاحمر فإن الورقة التي قدمناه في السعودية ، كانت تشرح بوضوح السياسيات التي نتحدث عنها الآن، وإذا تساءلنا عن الكيفية، فإنه إذا كنا سنتحدث عن البحر الأحمر بشكل عام والجزء الجنوبي من البحر الاحمر وباب المندب، أوخليج عدن وسواحل الصومال، بمعنى اذا أردنا ان نتحدث عن تلك المناطق جنباً الى جنب، في البدء يجب على الدول الموجودة في ذلك المحيط تقوية قدراتها وكفاءتها، إذ لا تستطيع إرتريا ان تحل محل جيبوتي او الصومال، كما ان اليمن لا يستطيع ان تحل محل إرتريا او جيبوتي، كل دول البحر الاحمر

التي نتحدث عنها ، اذا لم تقم بضمان استقرارها الداخلي، وتقوية قدراتها، ولم تتمكن من المساهمة بدورها ،فإن هذا الدور لا يمكن ان يقوم به احد بديلاً عن الآخر، وان ما نراه الان من تدخلات في الإقليم ،جنوب البحر الاحمر لا يمكن وصفه بالكلمات. ما هي القوى الموجودة فيه، ماهي القوات البحرية الموجودة فيه، ما شكل التنافس الذي تقوم به القوى الكبرى الإقليمية والدولية الموجودة فيه. مع ماشرحته في السابق ،فإن الجهات المعروفة بالدوائر المؤثرة من جهتها ، تؤكد بان التنافس الدائر من اجل السيطرة على الممر البحري الإستراتيجي (ممرالتواصل البحري) لانهاية له، وحتى تستطيع حقيقةً دول هذا المحيط من ازالة تلك المخاطر وتخلق قدراتها الخاصة بها ،وتتمكن أيضا كل دول وشعوب تلك المنطقة من المساهمة بدورها يجب ان يتم تعديل تلك الاوضاع .

ففي الصومال مع الاوضاع الموجودة حالياً، لا يمكن للدولة ان تساهم او تشارك في السيطرة على 3300 كيلومتر من مياهاها الإقليمية كما ينبغي ضد الإرهاب والقرصنة والتجارة غير القانونية وغيرها من العوامل التي تشكل خطراً على المنطقة من دون ان تحسن من اوضاعها الداخلية .

ونفس الشيء ينطبق على جيبوتي واليمن وإرتريا والسعودية،حيث انه في حال عدم خلق هذه الاوضاع التي ذكرناها، لا يمكن ان نتحدث في الحقيقة عن وجود تعاون في البحر الاحمر. لذا فإن الجوانب الإقتصادية ليست وحدها المهمة ، وانما ايضاً الاوضاع الأمنية، وبما انه قبل ازالة العوامل التي تشكل تهديداً للإستقرار لا يمكن الحديث عن التعاون الإقتصادي والإستثمار والتجارة، ينبغي العمل في هذين الامرين بشكل موحد، وهنا سأعود الى تلك النقطة التي ذكرتها مسبقاً،ماذا فعلنا في هذا الجانب؟ ،وهذا لا يعني فقط اي البرامج قمنا بتنفيذها، وانما ايضاً تهيئة الأرضية والأجواء لكي تتماشى مع ما نصبو إليه وبترك التفاصيل جانباً،

لكوننا تقريباً ظللنا نتحدث عنها بإستمرار. كما ان التقارب يتمشى مع تناول القضايا الاخرى للمحيط، حيث اننا وفي وقت قصير خطونا جيداً في هذا المجال.ولكن هذا لا يعني ان هنالك تحديات، فهناك جهات مؤثرة تسعى بشتى الطرق لإعاقة تلك المسيرة، لا نستطيع ان نتجاهل تلك الجهات، ونقول ان المسيرة تسير بشكل جيد. ولا يوجد ما يمنعنا من تفهم تلك الأوضاع وتحويل المشكلات الى اجواء من التعاون المثمر، ومع ذلك إذا رأينا الآن القوى المشاركة في اليمن والأوضاع الموجودة في المحيط، يجب ان لا نندهش من تعاطي القوى العالمية و الإقليمية المختلفة مع هذا الامر. وهنا يجب قراءة هذا الواقع بشكل جيد ومعرفته عن قرب ومراقبته، نظراً لوجود عقبات تشابه ذلك الواقع والذي ظللنا نسير فيه، مؤكداً على اهمية مقاومتها بشكل جماعي. على سبيل المثال يجب معرفة ما الذي يمكن عمله في هذا العام او بعده، ولكن الالم هو تهيئة الاجواء والأرضية، وهنا نستطيع ان نقول بأننا خطونا في هذا الامر بشكل جيد وفي وقت قصير.

سؤال: فخامة الرئيس، لننتقل الى الاوضاع المحلية، ظلت الحكومة الإرترية ولا تزال منذ ظهور الإصابة بفيروس كورونا في بلادنا، تتخذ إجراءات صارمة تساعد على مكافحة الوباء، وبالرغم من ان النتائج حتى الشهر الفائت كانت ناجحة بكل المعايير، لكن في الوقت الحالي يبدو ان الجولة الثانية من الوباء قد بدأت، كيف يجب ان يكون تعاملنا في مكافحة ذلك الوباء؟ وبشكل عام ومن اجل تقوية قدراتنا على مكافحة ما هي البرامج الموضوعية في مجال توسيع مراكز وتكنولوجيا الكشف الصحي ورفع كفاءة المؤسسات الصحية؟

ج: كان قد ذكر هذا الموضوع مسبقاً، ولا توجد صعوبة كثيرة في ذكر الخارطة العامة المتعلقة بهذا الأمر، مجيء كوفيد 19 هو بمثابة صافرة إنذار، ما الذي

نستطيعه وما لا نستطيعه في التصدي للأمر المتغيرة التي تأتي يوماً بعد آخر وشهر بعد آخر. المسألة ليست في ما نستطيع ان نقوم به، المحك في النهاية هو هل لدينا برامج وقدرات اقتصادية هائلة لمكافحة كوفيد 19 وغيره من الامراض الاخرى التي تأتي الينا، وهل نستطيع ان نقول بأننا سنعمل هذا وذاك. هذه البرامج تعتمد في النهاية على شعبنا بغض النظر عن القدرات والفرص المتاحة له، ففوة كل البرامج المرتبطة بالتنمية وأمن وسيادة الوطن تعتمد على الشعب. يجب على الشعب ان يزيد من قوته، ولكي يتقوى الشعب يجب ان يحصل على خدمات الصحة التي تعتبر من الخدمات الأساسية، ولتأكيد ذلك ظللنا نقدم خدمات صحية مجانية ونسير بوضع سياسات مثالية مختلفة في هذا المجال، وبالنظر الى وضع سياسات مثالية واكتساب قدرات فعلية، يجب ان نلاحظ كما ينبغي الفجوة الموجودة بين هذين الأمرين.

الانذار بالخطر الخاص بكوفيد 19 والقادم الآن يجب ان ننظر اليه وفق هذه المعايير، كيف تبدو قدراتنا الصحية، كيف توجد اوضاع مراكزنا وعياداتنا الصحية ومستشفياتنا المرجعية، وغيرها من مؤسسات التحاليل الطبية، وقبل هذا وذاك كيف نقيم قدراتنا البشرية المرتبطة بتلك الخدمات. لنبدأ حديثنا قائلين وبدون مبالغة بأن قدراتنا في هذا المجال تعد صفراً، وكبداية دعونا ننظر كيف يوجد انتشار مؤسساتنا الصحية في كافة أرجاء الوطن من عصب الى قرورة والى حارنايت وام حجر وتسني وحتى الأطراف، فالمسألة لا تقتصر على المرافق، من قبيل توجد هنا عيادة، ويوجد هناك مركز صحي، ويوجد هناك مستشفى إستشاري. المحك هو ما هي الإمكانيات المتوفرة في تلك المؤسسات، في الدرجة الاولى ما هي الإمكانيات المتوفرة من حيث القدرات البشرية. يمكن ان نرى ايضاً انتشار تلك المؤسسات، وهكذا يمكن رؤية تلك المؤسسات بنظرة ثلاثية الأبعاد

وليس من حيث الإنتشار فقط، ايضاً المستويات كيف ترقى من مستوى عيادة الى مركز صحي وحتى مستشفى إستشاري، وكيف توجد هياكل تلك المؤسسات مع مثيلاتها.

للتعرف على القدرات التي لدينا للتصدي لمثل هذا الوباء، يجب ان ندرك ماهية القدرات والموارد التي لدينا، من حيث الخبراء والمهنيين، هل لدينا اشخاص يمتلكون خبرات مختلفة، وهل تلك المؤسسات مجهزة بمعدات، وقبل هذا وذاك، كيف تبدو معاملنا من حيث التكنولوجيا والمعرفة وقدرة الفحص، هذه الامور يجب ان تقيّم بشكل جيد، قبل ان توفر هذه الأشياء وتنشرها كما ينبغي، ومع مجيء كوفيد 19، لا يمكن ان نتحدث بملء فينا بأننا سنتصدى له بهذه الطريقة، لذا فإن هذا التنبيه يدفعنا للسعي من اجل توفير الحلول الشاملة، من خلال بناء القدرات المطلوبة لتلك المؤسسات، على ان نبدأ في ذلك من الآن، دون ان نؤجل العمل غداً او بعد غد . اين تنشأ الآن بشكل مؤقت مراكز للفحص، كيف تجري الفحص، كيف تجمع البيانات، وكيف تراقب الأوضاع، وتوفر مراكز الحجر للتصدي للوباء. وماذا تفعل ما بعد الحجر، كيف تعمل بخصوص التطعيم الذي يتم الحديث عنه على مستوى العالم، فالمسألة ليست من أين تجلب اللقاح. لكي ننفذ هذه البرامج الكبيرة طويلة المدى يجب ان نتعرف على قدراتنا، ومع من نستطيع ان نتعاون على مستوى العالم، ومن يا ترى سيتعاون معنا في ذلك على الصعيد العالمي، وبدون اي انحياز لأي جهة كانت. ومع كل ما هو موجود من احتمالات في العالم، قبل كل شيء يجب ان ندرك ما نحتاجه لضمان الحصول على معارفنا ومعلوماتنا وتقوية قدراتنا، كما يجب ان نترجم خارطة الطريق العامة الموجودة سلفاً بشكل عملي على أرض الواقع مع تحديد الزمن، فضلاً عن شرح كيفية تنفيذ خطط العمل.

لذا يجب ان يتم إجراء ذلك التقيّم في كافة ارجاء الوطن ، وفي مختلف المستويات خاصة في المناطق التي تفتقر الى الخدمات، والمناطق التي تفتقر الى المياه والكهرباء والمواصلات، والبدء بتلك المناطق التي تفتقر لمستلزمات الدراسة، وحتى المدن والبلدات، وذلك للتعرف على انتشار تلك الخدمات. وبعد الفراغ من كل هذا، يمكننا ان ننشئ معامل ومراكز فحص كبيرة، ونوفر المستلزمات المختلفة، وفوق كل ذلك ن فكر في كيفية ترقية قدراتنا البشرية بشكل سنوي، ولتنفيذ ذلك يجب ان نضع في الإعتبار مواردنا الإقتصادية، ما هي إمكانات التمويل المتوفرة لدينا، الامر ليس فقط مد يدك للخارج وطلب الدعم، بل يجب ان نخلق علاقات جيدة في الخارج ضمن برامج التعاون، بما يتماشى مع برامجنا الشاملة، كيف ننشئ الخطوط، وماذا يمكننا ان نفعل. يمكن ان نتحدث عن العام 2021 وما بعده، يجب ان لاننظر لكوفيد 19 بمعزل عن الامور الاخرى، فقد لا نعرف الشيء الأساسي الوحيد الذي يمكن ان نفعله الآن، ولا يمكن ان نعرفه، لا توجد لدينا قدرة، والمخرج الوحيد لدينا هو المكافحة، استخدم الكمامة والالتزام بالنظافة، وعدم القيام بالتحركات غير المطلوبة، وتسيير حياتك بالقيام بالإستعدادات المطلوبة. ان ما يجعل كل هذه التدابير ناجحة هو وعي الشعب، فالأمر لا يقتصر على ارشادات المهنيين واصحاب المعرفة، وانما يعتبر وعي الشعب شيء أساسي، وبالتالي يتطلب تنظيم برامج توعية متواصلة، وضمان سير خطوط المعلومات والتصريحات بشكل جيد ،وها نحن نرى نتائج ما يقوم به الإعلام من توعية في مختلف المناسبات والمناطق، وقد نجد عند البعض شيئاً من التراخي . بشكل عام الوعي في حد ذاته مورد، وبما ان الثقافة التي يتم غرسها مورد لايستهان به، يجب ان نعمل على كيفية تقويتها ،اما موضوع القدرة فهو كما ذكرته، فلكي نوضحه بخطة زمنية لا ينبغي فقط ان نعد البرامج التي سنقوم بتنفيذها في

كتاب مكتمل غير قابل للتعديل، وإنما يجب ان نضمن في خططنا برامج قابلة للتطور والتعديل. واقول وبما انه ومع كل التحديات التي يمكن ان تواجهنا ، فإن تناغم مسيرتنا يخطو في الإتجاه الصحيح، فيمكننا مع الوقت ان نكمل النواقص، وان ننتبه لما يخفي علينا ومن ثم نقوم بالتعديل اللازم، وعليه فإن التناغم جيد في نظري وان تقوية الموارد والمستلزمات والقدرات هو موضوع مؤقت له ارتباط مع التأثيرات المختلفة التي تؤثر علينا. وبما ان الاوضاع الموجودة في السودان وفي الشرق الاوسط وفي اثيوبيا والصومال وفي الدول الاخرى لا تمكنا من ان نفكر لوحدنا، كما لا يمكننا ان نتخندق بمفردنا، يجب ان ندرك الاوضاع الموجودة في تلك الدول وكيفية تأثير التطورات علينا، وما هي برامج التعاون التي يجب ان نضعها كواحد من الأعمال التي يجب العمل فيها، انا في الختام اقول بان قدراتنا هي مجرد صفر، ولكن من حيث الرؤى ها نحن نطور افكار وبرامج جيدة مع مرور الزمن، لذا يجب ان ندرك بأننا شيئاً فشيئاً وبالتدريج نجهز للحلول الشاملة. اينما ذهبت فإن المورد البشري ودرجة وعيه هو المحك، فسواء وجدت المعامل أم لا، او وجد مركز للتحاليل ام لا، او وجدت العيادات والمستشفيات ام لا ، فالأمر متعلق بالمورد البشري ودرجة وعيه، ونحن نسير على هذا النهج خلال العام 2021 وسنعمل على تقويته.

سؤال: فخامة الرئيس قبل ان نخرج عن هذا الموضوع، الأضرار التي ألحقها هذا المرض او هذا الوباء بالإقتصاد على المستوى العالمي واضحة للجميع، والضغوط التي خلقتها تدابير اغلاق الانشطة التجارية بهدف حماية الأنفس في وطننا على الوضع المعيشي للشعب ليست بالقليلة، ما هي الإجراءات الموضوعية للحد من وطأة تلك المشكلات ؟

جواب: ان لب المشكلة هو شيء آخر. لا توجد مشكلات تجارة او أنشطة اقتصادية في هذا الوطن، المشكلة هي مشكلة افكار ظلت موجودة من قبل، اذا كنا نتحدث عن أنشطة اقتصادية تضررت بسبب كوفيد 19 فنحن نبالغ في الأمر يجب ان يأخذ فكر التنمية اساسه الصحيح في بلادنا، اذا كان هنالك شخص يقول بان اقتصادنا هو إقتصادي بما تحمله الكلمة من معنى، فليسأل نفسه أي نوع من الإقتصاد يقصد؟. هذا الإقتصاد هو إقتصاد استهلاكي، أي من اليد الى الفم، فنحن لم ندخل اقتصاد كبير يتجه نحو زيادة القيمة المضافة ، ومنتج حقيقي يتجه نحو الإنتاج الكبير. يجب ان تكون لدينا شركات كبيرة، ومصانع لمؤسسات مختلفة، كما يجب ان نعمل على تطوير برامجنا الزراعية على نطاق واسع بالتكنولوجيا، ونضاعف من انتاجنا وربحنا. لا يمكننا الحديث في هذا الآونة قائلين بان لدينا صناعة، هذا تحدي كبير، ربما نأتي اليه لاحقاً في الأسئلة الأخرى، وبوضع الإعتبار للمياه والطاقة وغيرها من البرامج الخاصة بالبنية التحتية ، فإن الإقتصاد الذي نعيشه الآن هو إقتصاد إستهلاكي بإمتياز. كانت لدينا برامج تمكنا من الخروج من ذلك النوع من الإقتصاد ، ولكن نستطيع ان نتحدث قائلين بأننا أسرعنا او تأخرنا، علينا ان ننشئ هذه البرامج. هنالك مؤسسات أغلقت بسبب كوفيد 19 ولكن هنالك مؤسسات لم تستطع العمل في الأصل. أي نوع من المؤسسات التي يقال عنها الان بأنها قد تضررت؟، وللمعلومية انشأت لجنة عليا تحت اشراف وزارة التجارة و الصناعة وبمشاركة الجهات المعنية لتقييم الاوضاع التي كانت قبل العام 2020 م وما ينبغي ان نقوم به في العام 2021م، كيف كانت تبدو الأنشطة الاقتصادية المختلفة ؟ أي بمعنى أن يتم تقييم التجارة بجوانبها المختلفة والصناعة بجوانبها المختلفة. ما هي تطلعات من يرغب في الاستثمار، وبشكل عام في أي مستوى من قدرة الإنتاج والفرص يوجد الشعب ، وفي اي وجهة ينبغي

ان ندفعه، وهذا بدروه سيدفعنا لتنفيذ البرامج التي وضعناها لإيجاد حلول اقتصادية شاملة. هنالك خارطة طريق وضعت للعام 2021م، تحدد المجالات التي يجب ان نركز عليها، أي نحدد القطاعات والمصانع والمشاريع والمؤسسات المختلفة التي تجلب لنا الأرباح. يجب ان نضع سياسات تمكننا من الانتقال من الإقتصاد الإستهلاكي الى مرحلة أكثر نمواً من الإقتصاد في المستقبل. في الحقيقة لا يمكن ان نقول بان كوفيد19 لم يؤثر علينا، ولكن لا يجب ان نلصق كل اوجه القصور ب كوفيد 19، بل ينبغي ان نأخذ الوباء كتحدي فرض علينا، او كتحدي مؤقت، كما يجب ان ندرس الموجات التي نتبعها في التنمية الإقتصادية من جديد، وحتى لا يكون بحثنا مجرد كلام عام ، يجب ان نبحث كل قطاع ومصنع ومشروع ومؤسسة كل على حدا. كمثال بسيط، لم يكن الحديث عن أي المجالات الإقتصادية ام غير الإقتصادية تشد انتباهك. النعمة الموجودة لم تعد واقعية و صحيحة، اذا نظرنا الى أمثلة بسيطة، أي المشاريع ذات الصلة بالسياحة، كم هي الفنادق وكم هي الإستثمارات السياحية القائمة، هل في الحقيقة تسير مواكبة للإقتصاد، وهل توجد فرص متشابهة. لماذا يحدث ذلك، لذا يجب ان يتجه الإستثمار بالتركيز على المجالات او القطاعات التي يمكن ان تعمل، في النهاية المعيار هو الإنتاجية والإنتاج، كيف يمكنك ان تقوي ذلك، هل وضع في الاعتبار الموارد البشرية ام لا، وكذلك التكنولوجيا ، وهل لديه تمويل ام لا، كيف يمكنه ان يعمل. يجب دراسته بالتفصيل وإعداد خارطة طريق، وبما ان الوعي ايضاً عامل محدد يمكنك ان تقول هذا المجال غير مربح ، وتعد مشكلة الهجرة من الريف الى المدن والبلدات من المشكلات الكبيرة في حد ذاتها مع النقص في الخدمات بمختلف المناطق. ماذا تفعل حيال ذلك؟ ما هي المشكلة الآن؟ الزراعة ليست كما ينبغي، فهي زراعة للإكتفاء الذاتي (من اليد الى الفم) ،هل يمكن العيش هكذا؟ الى

متى سيستمر الوضع هكذا؟ وماذا تفعل بعد الهروب منه الى البلدات والمدن؟، ماذا تعمل؟ تنشئ محل لتصليح الدراجات؟، تتجه الى انشاء واحد من الدكاكين الصغيرة؟ إذن ماذا تفعل!!.. هذا الموضوع لا يمكن تجاوزه بسهولة من خلال التجاهل، يجب ان يتم التعامل معه بصورة جادة، لكونه يسير بالتزامن مع برامج التنمية الكبيرة بشكل دائم، وهذا الموضوع ليس من اختصاص مجموعة معينة من الخبراء والعلماء ، لانه يجب ان يتضمن وعي كبير من المواطنين، وهذا امر نسعى لتطويره بداية من عام 2020م، لوجود قطاعات سنركز عليها ونضعها في الاولوية، على ان تنفذ بالتعاون مع دول الجوار، واضعين في الاعتبار الأوضاع الموجودة ، ويمكن ان نفكر في سرد التفاصيل التي سنعمل عليها. فالكلام كثير حول هذا الامر وانا لا أريد ان ادخل فيه ، ولكن منذ هذا العام 2021 دعونا في البداية نتعرف على مشكلتنا، ثم نقوم بواجبنا المنزلي من خلال تحديد الحلول الممكنة. وبما اننا ظللنا مع مرور الزمن نطور ما نريده، استطع ان اقول بأننا عندما نربط اوضاع اقتصادنا بكوفيد 19 ، او نقول بان انشطتنا الاقتصادية قد تأثرت فإننا بذلك نضيق من نظرتنا للأمور، يجب ان تكون نظرتنا اكبر من ذلك، وهذه نوردتها للتذكير. ربما اذا وجدت فرصة في مناسبة أخرى ينبغي ان تتم التوعية بخصوصها، لأنني اقول بأنها قضية اقتصادية مهمة.

سؤال: فخامة الرئيس في العام الماضي في كلمتك بمناسبة عيد الإستقلال كنت قد استعرضت تفاصيل برامج التنمية التي تحتل الأولوية، فما هي برامج التنمية التي تحظى بالأولوية هذا العام؟

ج: من المهم في هذا الجانب أن تكون الصورة واضحة عن كل زوايا التنمية المختلفة، بما يساعد على تحديد أولويات كل حقل من حقول التنمية، إذ لا يمكن التركيز في حقل تنموي معين. مثلا لدينا برامج تنموية في مجال توفير المياه، هنا

لا بد من معرفة واقع الثروة المائية في البلاد ككل. بالطبع المياه في معظمها مرتبطة بهطول الأمطار، كما يمكننا الحديث عن المياه الجوفية، أيضا مياه البحر. فالأولوية هي توفير مياه الشرب النقية للمواطنين. بالإضافة إلى النظافة وما يتطلبه الأمر من موازنة، كذلك مياه لسقي البهائم، علاوة على التنمية الزراعية بمختلف الأوجه، لا سيما في ظل التطور التكنولوجي. لذا فإن توفر المياه يمثل العامل الإستراتيجي المهم في هذا الجانب، ولا بد من وضع برامج لتنمية المياه كأهم إستراتيجية تنموية. تنمية المياه ليس في المدن وحسب، بل حتى في القرى، حيث توجد برامج على مستوى الوطن للحفاظ على مياه المصبات والمنحدرات، ابتداء من إقامة أبسط المدرجات والحواجز باستخدام الآلات اليدوية التقليدية، وصولا إلى تشييد سدود بمختلف الأحجام واستخدام آليات ضخمة وتقنيات مناسبة. أي ينبغي أن نضع في الاعتبار شكل تضاريس الأرض على مستوى الوطن، ومستويات هطول الأمطار. ومن ثم العمل للتحكم على تلك المياه، لكي نستطيع الاستفادة منها وتوفير كل الاحتياجات. سواء مياه شرب للإنسان، أو لأغراض النظافة، أو سقي البهائم، أو الزراعة، وحتى مياه للمصانع. هذه برامج واسعة ومتشعبة، لكن لا بد من وضع جدول زمني لتحقيقها. وتحديد القدر الذي يمكننا إنجازه منها كل عام، علاوة على معرفة ما يتطلبه ذلك من معدات وآليات ومواد. ومن خلال هذا الإعداد يمكن تحديد السقف الزمني لإكمال هذا المشروع الإستراتيجي وفق خطة خماسية أو عشرية أو ما شابهها. في ذات الوقت نتحدث عن خدمات الكهرباء، فبرامجنا في هذا الجانب ليست بالمستوى المطلوب، لماذا؟ كان أول مشروع كبير تم تدشينه مباشرة بعد التحرير هو مشروع حرقيقو، كمحطة لتوليد الطاقة، بدأت بطاقة 120 ميغاوات، تقدم خدماتها لمناطق محددة، لكن قدرات المحطة الإنتاجية أخذت تتناقص مع الوقت. الحكاية طويلة، مرت

على هذه المؤسسة 8 سنوات تقريبا دون أن تشهد أي عملية صيانة أو إصلاح ، فأخذت تنهار تدريجيا حتى النهاية. المشكلة الآن أصبحت البحث عن حلول في الوقت الضائع، ما العمل؟ وما مقدار حجم انتاج المولدات التي ينبغي جلبها؟ كما أن مصنع قدم للأسمنت يحتاج إلى مولد للطاقة الكهربائية بشكل مستقل، إذ لا يمكنه العمل بالطاقة المولدة هناك، كذلك إيجاد محطات لتوليد الطاقة في ضواحي كل من تسني، والبو، وفانكو، بشكل مستقل. أيضا في كركبت، وفي مواقع أخرى مختلفة، وحتى المولدات البسيطة التي تستخدم في البيوت. كل هذه المحاولات لا تمثل حلا جذريا لإشكالات الطاقة. لكنها واقع نتيجة لظروف، وما يتم من تجارب في مختلف المناطق بشكل مستقل، لا يعدو كونه إلا حلولا آنية لتجاوز المرحلة، ولا يمكن أن يمثل حلا جوهريا لمشكلة الطاقة على الإطلاق. كما أن الاعتماد على محطة توليد واحدة لإيصال خدماتها إلى مختلف أرجاء الوطن أيضا ليس عمليا، لذا ينبغي أن تكون لدينا استراتيجية تنموية واضحة في هذا المجال على مستوى الوطن. والحل الأمثل أن تكون لدينا مناطق تنموية متعددة، تعتبر كل منها كتلة تنموية متجانسة، تؤسس مركزية تنموية خاصة بها، فيكون لديها مركز لتوليد الطاقة الكهربائية لتزويد المنطقة كلها. وذلك بعد دراسة كل منطقة على حدة وواقعها. وبالنظر إلى تلك التفريعات وجغرافية ما أطلقنا عليها مناطق التنمية الثلاث، أي إعتبار جنوب وشمال البحر الأحمر كمنطقة موحدة للتنمية، ومناطق عنسبا والأوسط والجنوبي، منطقة تنموية أخرى، وإعتبار القاش- بركة كمنطقة تنمية مستقلة مع ما تضمه من مناطق في شمال عنسبا. ومن ثم تطوير وتعزيز قدرات تلك المناطق في مجال الطاقة، وتحديد ما يتطلب سواء من الطاقة الحرارية، أو المتجددة، عبر المولدات الحرارية للطاقة، أو الطاقة الشمسية. المهم أن تكون برامجنا في مجال الطاقة واضحة المعالم. وحتى نحقق مستوى الوصول

إلى كل بيت، علينا التوسع في مجال الطاقة المتجددة. لكن الآن نسبة 99% من الطاقة تركز في المولدات الحرارية كمصدر أساسي. إلا أن هذه القدرات تنقل مع الوقت، لذا ينبغي أن يكون جزء من البدائل ما يساعد على التوسع في مجال الطاقة المتجددة. كذلك تأتي استراتيجية تعزيز البنى التحتية في المدن والطرق وحتى خط السكة الحديد، من خلال تحديد برامجنا في مجالات البنى التحتية المختلفة، التي لا يمكن بدونها نجاح برامج التنمية المختلفة، وهكذا إذا ما أخذنا الماء والطاقة والبنى التحتية ككتلة تنموية واحدة، ومثلها كتل أخرى، بحيث نقوم بتنفيذ هذه المهام عبر جدولة ما يمكن انجازه من أولويات كل جانب في آن واحد عام إثر عام كحزمة متلازمة. فإننا نتقدم مع الوقت بوضوح أكثر في إنجاز هذه المهام.

سؤال: عملية تحسين الرواتب التي تواصلت في الأعوام الماضية في مختلف الجوانب، والتي شملت في جزئها الرابع عام 2020م حاملي الشهادة الثانوية وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية، بحيث ارتفع الراتب إلى مبلغ 1800 نقفة شهريا، لكن هناك فئة قليلة لا تزال تنتظر. فما هي المدة الزمنية التي يمكن أن يحصل فيها هؤلاء على تلك الفرصة؟

جواب: المهم في الأمر أن يكون فهمنا لهذه القضايا بشكل أوسع، فمبلغ 1800 لا يعتبر راتباً بصورة نهائية، وإنما يؤخذ كبداية، ومن ثم متابعة وجهة تطور هذا الواقع للتعامل معه، إذ لا ينبغي أن يكون هذا المبلغ مجرد عدد، بل لا بد من استحضار عوامل أخرى في التقييم. فإذا كانت قيمة العملة ضعيفة سيتحول المبلغ إلى مجرد عدد، وبالتالي لا يغطي الإحتياجات اليومية من غذاء وملبس ومسكن. فما ينبغي هو أن تكون أسعار السلع الضرورية في السوق بمستوى ما يطلق عليه أدنى راتب. فإذا ما ضعفت النقفة في الصرف مقابل العملة الأجنبية، وارتفعت

اسعار المواد الإستهلاكية، والخدمات الأساسية، عندها ماذا بوسع هذا الموظف صاحب 1800 أن يعمل؟ بالطبع لا شيء. وعليه يتطلب الأمر مزيدا من الدراسة وتقييم احتياجات الموظف وواقعه والمنصرفات الضرورية التي لا بد منها، إذ لا يتم الوصول الى صورة متكاملة للأمر في وقت وجيز. كما يتطلب الأمر ضبط منصرفات الدولة والحد من الإنفاق الحكومي في أمور غير ضرورية، وتوجيه تلك المبالغ إلى رواتب الموظفين. كما يتطلب النظر إلى المستوى المعيشي للمواطنين بشكل أوسع، ودراسة كل حالة على حدة. لأن الفرد لا يمكن أن يعزل عن محيطه ومجتمعه. كذلك معرفة الكيفية التي يسير بها النشاط التجاري بالبلد. يعني أن مبلغ 1800 أقر للتجربة وينبغي أن يتغير وفق التطورات التي يمكن أن تحدث في مشاريع الإنتاج والإنتاجية. لأن هذا المبلغ يعتبر راتب أولي، وبما ان رواتب الموظفين هي أول محدد للموازنة الحكومية. فالبدائية هي هذا المبلغ، ثم يتواصل توضيح كل المستويات، وتحديد الرواتب بما يوازي تلك المستويات. هذا لا يعني أننا بدأنا اليوم، وبالتالي سنتنفذ كل المهام المتعلقة به بين ليلة وضحاها. لكن التحسن يتم بشكل تدريجي عاما بعد عام. وفي هذا فإن ضبط أسعار السوق المنفلتة والأرباح الفاحشة هو العامل المهم في استقرار الوضع المعيشي للموظفين، والدراسة التي تجريها وزارة التجارة والصناعة، والجهات المتعاونة معها، سيسهم في الحد من هذه الظاهرة. فتقييم هذا الراتب متواصل من خلال الإستقرار المالي والنفسي، وأوضاع عملة النقفة، بالإضافة الى القدرة الشرائية للموظف، علاوة على تقييم الإنتاج والإنتاجية على مستوى الوطن ككل. وإذا كان هناك موظف لم يحصل على هذا الراتب المبدئي فسوف يحصل عليه، وهذه المجموعة التي ستحصل على هذا المبلغ متأخرا سيحسب لها بأثر رجعي من اليوم الذي تقرر فيه هذا المبلغ.

سؤال: فخامة الرئيس في نهاية اللقاء، في ظل جائحة كورونا التي اجتاحت العالم، ما هي التحديات والفرص الماثلة أمامنا في عام 2021م؟

جواب: لقد تحدثنا في عناوين مختلفة سواء في التنمية الاقتصادية أو قضايا السلامة ومختلف التطورات التي يمكن أن تحدث في الإقليم ككل، وفي هذا الجانب علينا القيام بالنفير بكل ما تعنيه الكلمة، وإذا كانت المؤسسات الحكومية ستنفذ ما يتطلب منها من مهام، فإن نفرة المجتمع لدعم تلك المهام المحددة بوعي هي الأهم. فكل ما يخص مهمة مواجهة هذا الوباء، حتى وإن قامت وزارة الصحة ومختلف المؤسسات والإدارات بعملها، لكن لا بد من تأهب الشعب لإنجاح تلك الجهود، وعلى جميع المواطنين الإسهام بفاعلية في إنجاز كل ما يتطلب إنجازه في شتى المجالات. حتى فيما يخص سلامة الوطن، وما تحدثنا عنه لا يخص زمرة وياني، فنحن على مدار الـ 80 عاما ما كنا عاجزين أن نعيش بسلام، مكتفين بما لدينا من خيرات. لكن إذا كان هناك من يحاول جاهدا للإساءة إلينا وتشويه سمعتنا، فمن الضرورة أن يكون لنا نفير دبلوماسي وسياسي وإعلامي كبيرا ومهم للتصدي. وأن تكون هذه الجهود مدعومة بالنفرة الشعبية ومشاركة المجتمع في مختلف الجبهات.